السياسات الأمنية في العراق بعد تنظيم داعش

سيف نصرت الهرمزي*

ملخص: يتناول هذا البحث السياسات الأمنية في العراق بعد تنظيم داعش، ويقف على مقوماتها، وفي المقابل يحلّل نقاط الضعف في المراحل المختلفة من الأحداث الكبرى التي أدخلت البلاد في فوضى، وجعلتها على حافة الهاوية، ولاسيما بعد الأعوام: 2003 و2006 و2014. وهذا يقودنا إلى إشكالية بحثية مفادها أن التضخم الكبير في العسكرة والأمننة لم يستطع أن يحقّق الأمن المنشود منذ عام 2003، ومن ثَمّ لا بدّ من الإجابة عن مجموعة تساؤلات رئيسة، مثل: ما جذور انحدار مستوى الأمن في العراق؟ وما أسباب الضعف في السياسات الأمنية للأجهزة الأمنية المتعددة؟ وهل استطاع العراق أن يستفيد من تجارب مكافحة الإرهاب في رسم إستراتيجية أمنية شاملة لمرحلة ما بعد داعش؟ إنّ هذه الدراسة تدعو إلى إيجاد إستراتيجية شاملة للأمن الوطني بحيث تشمل مختلف المجالات؛ لمعالجة الإخفاقات السابقة، بدلًا من التركيز على القوة الخشنة فحسب.

* باحث، العراق

Security Policies in Iraq after ISIS

SAIF NUSRAT AL - HORMIZI*

ABSTRACT This paper examines the security policies in Iraq after ISIS, and determines its components. It also analyzes the weaknesses in the various stages of the major events that have brought the country into chaos and put it on the brink, especially after the years 2003, 2006 and 2014. This leads us to a research problem that the high inflation in militarization and security has not been able to achieve the desired security since 2003, and therefore must answer a series of key questions, such as: Has Iraq been able to benefit from counter-terrorism experiences in drawing up a comprehensive security strategy for the post-ISIS period? This study calls for a comprehensive national security strategy that encompasses various areas to address past failures, rather than focusing only on hard power.

* Researcher, Iraq

رؤية تركية
2019 - (8/4)
120 - 105

 DOI: 10.36360 / 1560- 008- 004 -007

عند البحث في حيثيات الأمن والاستقرار نجد أنهما يقومان على مجموعة من القواعد والمرتكزات في كل دولة، ومع غياب تلك المنطلقات التي تتكئ عليها أسس الأمن تكون الفوضى، ويكون عدم الاستقرار وانعكاساته على جميع مفاصل الحياة التي قد تسبب انهيارًا مجتمعيًّا يهدّد سيادة الدولة باتجاه التفكّك على أسس الهويات الفرعية الطائفية والعرقية. وبقدر تعلق الأمر بالسياسة الأمنية للعراق نجد أنها أسِّست على تلك المعطيات السلبية الآنفة الذكر، ولاسيّما مع مرحلة ما بعد عام 2003 التي رسختها الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يكن لديها برنامج عمل لبناء السياسات الأمنية لما بعد احتلال العراق بقصد أو بدون قصد، وكان الشرخ الكبير للسياسات الأمنية التي فرضتها قوات الاحتلال الأميركي هو حلّ الجيش العراقي والأجهزة الأمنية- وهذا جعل من مئات الآلاف من قوى الأمن المنحلة قوة مضادة لبناء الدولة وانعدام الأمن، ولاسيما مع وجود المسوّغ الوطني والشرعي في مقارعة المحتل.

واستمرت تلك الإخفاقات رغم الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوات العراقية الناشئة، والموازنات الخيالية التي أُنفِقت على الدفاع والأمن، إذ نجد وتيرة العنف وعدم الأمن تتصاعد تارة وتنخفض تارة، وفق المتغيرات الداخلية والخارجية.

المقدمة:

يُعدّ موضوع الأمن ومحاربة الإرهاب من الموضوعات التي شغلت الشأن الدولي بشكل كبير، ولاسيّما في منطقة الشرق الأوسط، وكان العراق أحد المحاور الرئيسة التي تأثرت بالإرهاب بكل أشكاله، وكان مسرحًا كبيرًا في الحرب الدولية على الإرهاب، بل إنه المتضرر الأكبر بعد أفغانستان. وقد مر العراق بمراحل مختلفة فيما يتعلق بالأمن ومحاربة الإرهاب، وجاءت المرحلة الأولى في زعزعة الأمن بشكل ملحوظ بعد الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003، ولم يكن آنذاك الحديث عن الإرهاب إلا بعد هذه المرحلة، وبالتحديد مع حلّ الجيش العراقي والأجهزة الأمنية التي خلقت فوضى عارمة في كلّ مفاصل الحياة .

أما السياسات الأمنية فكانت متذبذبة غير واضحة المعالم رغم الزخم المالي والبشري لتعزيز الأمن والأجهزة الأمنية، والذي كان بمعادلة رياضية ذات متتالية هندسية، إلا أن النتائج كانت بمتوالية عددية، وذلك لأسباب كثيرة، وهذا الأمر انعكس سلبًا على السياسات الأمنية في تعزيز الأمن.

السياسات الأمنية للعراق قبل مرحلة داعش:

عند البحث بعمق عن السياسة الأمنية للعراق نجد أن بناءها جاء من خلال مأسسة الهويّات الطائفية في عراق ما بعد عام 2003 التي أدّت بدورها إلى نشوب صراعات حول مكانة كل طائفة وحجمها وحدودها وقوتها. وقد كان لهذه الصراعات أثر مزعزع للاستقرار، وبخاصة عندما كانت تضفي مشروعية على أعمال الجماعات التي تمارس العنف والتي تدَّعي تمثيل طوائفها. كما فاقم اعتماد العراق على النفط بوصفه مصدرًا رئيسًا للدخل هذه الصراعات بسبب عدم وجود صيغة صريحة وواضحة لإدارة الموارد. لا شكّ أن العراق يبقى منقسمًا؛ إذ أصبحت الطائفية أداة يستخدمها أصحاب المشروعات السياسية، حيث تؤثّر الشكوك

المتبادلـة والتعبئة الطائفية في سـلوك النخبة السياسـية التـي تتطلّع إلى تكويـن جمهور ناخبين، وحشـد الدعم الشـعبي. وتبرز تلك السـمة بصفة خاصة خلال العلميـة الانتخابية، إذ تتبنى القيـادات الحزبيـة ذات العناوين الطائفيـة والقومية خطابًا ذا نزعة عنصرية صِدامية لاسـتمالة الناخبين. ولذلك جرى تقسيم القواعد الانتخابية السياسية إلى ثلاث جماعاتَ طائفية وعرقية رئيسة: الشيعية والسُنّية والكردية.

على الرغم من أن الدسـتور العراقي لم ينصّ على توزيع السـلطة وفقًا للمكونات الطائفية، بيد أن الممارسـات السياسية في العراق قدمت الهوية الطائفية والقومية بعدها فئة سياسية. هذه المقاربة عملت على إيجاد ممثلين طائفيين وقوميين أكثر من تركيزها على التغلّب على الانقسامات الطائفية. وجرى تقسـيم المناصب السياسـية الأساسـية الثلاثة في البلاد بين الجماعات الثلاث الكـبرى، حيث خُصِّـص منصب رئيس الجمهوريـة للأكراد، ومنصب رئيـس مجلس الوزراء (الأقوى في العراق) للشـيعة، ومنصب رئيس البرلمان للسُّنّة. كما عززت النظم الانتخابية التي تستند إلى التمثيل النسبي والقوائم الحزبية– الطائفية السياسية.[1]

وعند العودة إلى بذور تلك المشـكلة في السياسة العراقية التي انعكست بدورها على الأمن نجد أنها تعمّقت في عهد رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي 2006 – 2014 من انقسام البلاد بشكل كبير، رغم النجاح الكبير في إطفاء الاقتتال الطائفي ومحاربة المليشيات والجماعات التي كانـت تتغـذّى على الصراعات الطائفيـة، بيد أن الحكومة لم تتمكن ولم تتوفـق على امتداد عقد من معالجة الخلل السـياسي والمجتمعي، ولاسـيما بعد أن جرى تقسـيم البلاد بشـكل عرفي إلى ثلاثة كانتونات رئيسـة: الشـيعة والسـنة والأكراد، وهو ما زاد عمق الخلاف بعد أن اسـتُغلّت المطالب والمظالم من قبل سياسي تلك التقسيمات وحتى من بلدان خارجية؛ لتحصيل مكاسَب ومغانـم على المسـتوى الحزبي أو الشـخصي، ومن هنا تزايـدت هيمنة الطابع الـذاتي في الحكم واسـتئثار شـخص "نـوري المالكي" عـلى القرار السـياسي الـذي كان يعمل بمنهـج من ليس

يُعدّ موضوع الأمن ومحاربة الإرهاب من الموضوعات التي شغلت الشأن الدولي بشكل كبير ولاسيّما في منطقة الشرق الأوسط وكان العراق أحد المحاور الرئيسة التي تأثرت بالإرهاب بكل أشكاله وكان مسرحًا كبيرًا في الحرب الدولية على الإرهاب بل إنه المتضرر الأكبر بعد أفغانستان

معي فهو ضدي وبشكل صريح، وتفاقمت الأزمة مع عدم تنفيذ إصلاحات حقيقية لحملة "اجتثاث البعث" العقابية والاعتقالات العشوائية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، فضلًا عن قوانين مكافحة الإرهاب التي خلقت فجوة بين السلطة التنفيذية والمحافظات السُّنّية على وجه الخصوص.[2]

كانت معضلة الأمن التي تعانيها الحكومة العراقية تتمثل في تنظيم القاعدة الذي بلغت قوته بشكل كبير مع التفجيرات الإرهابية التي طالت مرقد الإمام العسكري في سامراء، ولكن تقلّصت قوة القاعدة في العراق منذ 2007 بعد أن بدأت عشائر سُنّية -بتمويل أمريكي- بإنشاء ميليشيات "مجالس الصحوة"؛ لطرد القاعدة في العراق من أراضيهم. ورغم تقلص النشاط، بيد أن التنظيم قام باستقطاب أعداد كبيرة داخل المعتقلات الأميركية والسجون العراقية لتكون نواة انطلاقه فيما بعد، ولاسيّما بعد العفو العام وإطلاق سراح الكثير من المعتقلين عشوائيًّا.

السياسة الأمنية العراقية كانت ضبابية في هذه المرحلة؛ لأن القوات الأميركية هي من كانت تتحكم بالأمن، وفي المقابل كان وجود قوات الاحتلال الأمريكي ذريعة لنشاط الجماعات التي تحارب المحتلّ، وإن كانت الأجندات مختلفة إلا أن الهدف الإستراتيجي واحد، فغطاء مقاومة المحتل هو العنوان الرئيس لكل الجماعات، بل إن الكثير من العمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين كالسيارات المفخخة والتفجيرات كانت تلصق بقوات الاحتلال، وهذا جعل المجتمع العراقي لم يعلم مَن قوى المقاومة الوطنية أو الإسلامية التي تهدف إلى تحرير العراق من المحتلّ، ومَن يعمل تحت هذا الستار لأجندات خارجية وفكر عالمي يفوق العراق!

ولا يخفى أيضًا أن الكثير من منتسبي القوات الأمنية متواطئة أو متعاطفة مع الجماعات التي تقاتل القوات الأميركية لأسباب عديدة، منها عقائدية، ومنها بسبب ارتباطات حزبية، أو لدوافع وطنية...إلخ، وليس هذا المهمّ بقدر توضيح صورة السياسة الأمنية المرتبكة في المشهد العراقي، والمشكلة ليس فقط ما يتعلق بعدم التنسيق مع الجهات الأمنية التي درّبتها ودعمتها القوات الأميركية أو قوات التحالف كما أُطلق عليها في تلك المرحلة، إنما كانت سياسات القوات الأميركية تعتمد على القوة في فرض الأَمن، فضلًا عن الاستهانة بأرواح العراقيين التي تبث المشاعر الطائفية ضدهم، وهو ما أشعل البلاد في دوامة كبيرة من عدم الاستقرار، وعدم الأمن، باستثناء إقليم كردستان -شمال العراق- الذي كان ينعم بالأمن وله سلطة مستقلة عن الحكومة المركزية. ومع نهاية هذه المرحلة بدأ يحدث تمايز بين الدولة الإسلامية في العراق وبين نشاط المقاومة، وحدث اختلاف في أجندة الطرفين منذ سنوات، وذلك بسبب ما يأتي:[3]

- إقدام التنظيم على استهداف الشيعة على غير رغبة قوى المقاومة الأخرى، ففي نهاية عام 2005 أصدر الزرقاوي فتاوى ضد الشيعة، فبدأت الحرب الطائفية، وبدأ التجذّر الطائفي في العراق، والذي بلغ ذروته في عام 2006.

– قيام عناصر تابعة للتنظيم بعمليات في الأردن استهدفت سفنًا أمريكية في العقبة، فيما كان يعد بداية تحرك التنظيم خارج حدود العراق، حتى بدا كأنه الكيان الجديد المعبّر عن تنظيم القاعدة في المنطقة.

– حدوث مصادمات بين التنظيم والمقاومة العراقية بمختلف تشكيلاتها، ولاسيما مع إعلان قيادة تنظيم القاعدة إقامة إمارة إسلامية في العراق، وهذا أدّى إلى تفاقم الاقتتال بينه وبين تنظيمات المقاومة، وبخاصة بعد تعيينه أمراء شرعيين لكل محافظة، وهم مجموعة من الشباب محدودي الثقافة والفكر، تبنّوا ثقافة العنف، كما لم يراعوا هيبة ولا مكانة رؤساء العشائر، وهو ما دفع العديد من قيادات العشائر لسحب الغطاء والدعم الذي كان يجري توفيره لخلايا التنظيم.

وقد استثمرت الولايات المتحدة هذا الواقع وبدأت تشكّل ما يُعرَف باسم "الصحوات" كما أسلفنا، وقدّمت لها الدعم لمواجهة تنظيم القاعدة، بل إنها في مرحلة ما أخلت قوات الاحتلال من غرب بغداد وبعض أحياء العاصمة لتسهيل حركة عناصر الجيش الإسلامي خلال مواجهته مع القاعدة. وتُعَدّ نهاية هذه المرحلة مع نهاية عام 2007 ومطلع عام 2008، إذ اتّخذ من صولة الفرسان ضد جيش المهدي مسوّغًا لضرب الصحوات وملاحقتهم، ولاسيّما أنّ الكَثير منهم كانوا في المقاومة العراقية الوطنية وجرى استقطابهم فيما بعد، بعد أن أصبح الصراع على الساحة مع تنظيم القاعدة. [4]

السياسات الأمنية في العراق في مرحلة سيطرة تنظيم داعش

لم تكن سياسات الحكومة العراقية تعمل بمبدأ الحلول السياسية والاجتماعية مع المعارضين أو القوى المشاركة في الحكومة فضلًا عن جمهورهم ، فكانت العصا أولًا والجزرة لمن يخضع لها في عهد نوري المالكي، وهذه الفجوة التي استثمرها سياسيّو السُّنّة لتحقيق مكاسب مختلفة، في مقدمتها المصالح الخاصة لتكون النواة لبداية التمرد السُّنّي إن صح التعبير، وهذا يعود في النهاية إلى إخفاق المعالجات آنفة الذكر، فالقوة العسكرية واستخدام القوة المفرطة يمكن أن تُخضع الآخر لكن متى ما سنحت له الفرصة سيكون خنجرًا في خاصرة الحكومة، ولاسيّما مع انعدام مفهوم المواطنة، وغياب الهوية الرئيسة لمصلحة الهويات الفرعية المذهبية والعرقية والقومية.

اتسمت السياسات الأمنية في تلك المرحلة بالإخفاق الكبير؛ بسبب الاعتقالات العشوائية من قبل الأجهزة الأمنية وفق المادة (4)-إرهاب، كانت من أهم الأسباب لتوسّع فكر (تنظيم الدولة الإسلامية)؛ لأسباب كثيرة، منها أن معظم المعتقلين اعتُقلوا بوشاية المخبر السري، وكثير ما كانت الاعتقالات تحدث بجريرة الغير، وأن الأشخاص الذين يُعتَقلون لسنوات طويلة يكونون على استعداد لتقبّل الفكر الذي ينصرهم ويدافع عنهم مهما كان نوعه وفعله بمرور الزمن، وهذا ما جعل من السجون والمعتقلات الرَّحِم الذي تولّدت منه أفكار (القاعدة، أو ما يعرف اليوم تنظيم الدولة الإسلامية). [5]

من الأخطاء الكبرى في السياسة الأمنية هيكلة الصحوات بصورة مختلفة، بعضها وفق إجراءات حكومية وأخرى عن طريق اتهامها بالإرهاب؛ لأن معظم هؤلاء كانوا ينتمون إلى

جماعات مسلحة مقارعة للاحتلال الأميركي آنذاك. هذا الاستبعاد أدّى إلى خلل وضعف في مواجهة (تنظيم الدولة الإسلامية)؛ لأنهم من نفس البيئة التي يعيشون فيها.

بعد خروج آخر جندي أميركي من العراق بعد 31/ 12/ 2011 بدأ رئيس مجلس الوزراء العراقي والقائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بمحاربة خصومه وتصفيتهم، وبالتحديد ما يعرف بـ(سياسيو السُّنّة) والمناوئين له من (الشيعة) الذين اتّهمهم بالإرهاب، أو الانتماء إلى حزب البعث المنحلّ، أو بالفساد، وتارة اتبع معهم سياسة الاستبعاد... وكان من بينهم: طارق الهاشمي نائب رئس الجمهورية، ورافع العيساوي وزير المالية، وآخرهم كان النائب في البرلمان العراق أحمد العلواني، وهذا أثار حفيظة (المناطق السُّنّية)، وكانت الشرارة الأولى لانطلاق التظاهرات.[6]

لم يتعامل نوري المالكي مع التظاهرات بالأساليب السياسية والحلول الدبلوماسية، ولم يستجب للمطالب، بل بالعكس واجهها بالاتهام بالإرهاب، والعمالة للخارج، والأجندات الإقليمية، ثم تمادى فاستخدم القوة العسكرية، كما حدث في الفلوجة والحويجة والموصل.

والحقيقة أن منطلقات الإرهاب بدأت تظهر بشكل جليّ رغم القوة التي تمتلكها الحكومة العراقية بمختلف صنوفها، فمنذ تشرين الأول 2010 مرّ تنظيم داعش بمراحل:[7]

– في عام 2010 جرى تجميع النواة الصلبة حول البغدادي، بالتزامن مع إعلان الرئيس باراك أوباما انتهاء المهمّة القتالية الأمريكية في العراق والانسحاب من العراق في نهاية عام 2011 الذي أطلقت عليه الحكومة العراقية اسم (عام السيادة).

– وفي عام 2013 جرى إعلان توحيد فرعي العراق والشام، والانفصال عن تنظيم القاعدة.

– وفي عام 2014 جرى كسر الحدود، وإعلان بيعة الخلافة للبغدادي، وتسمية حدود أرض الخلافة والتمكين، وإعلان الدولة على أرض الواقع، بعد أن كانت دولة افتراضية على الإنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي.

كان التنظيم يمتلك قوة عسكرية تقترب من تنظيم الجيوش من حيث تراتبية القيادة، وترسانة الأسلحة التي كان يمتلكها، إضافة إلى أنه كان يُعَدّ من أغنى التنظيمات الإرهابية؛ وهو ما ساعده كثيرًا في دعم عملياته العسكرية في المناطق التي كان يستولي عليها.

في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ العراق وبسبب الانسحاب المفاجئ من قبل الجيش العراقي وجميع صنوف الأجهزة الأمنية من المحافظات التي شهدت تظاهرات مدنية استُغلّت من قبل جماعات وجهات لتحقيق مكاسب ومآرب، منها حزبية، ومنها خاصة، ومنها خارجية، فضلًا عن إهمال الحكومة العراقية للمطالب والتعامل معها بالقوة، وكان استخدام السلاح هو السياسة المتبعة في فرض الأمن، وتقويض أي ما يشكّل خطرًا على الحكومة، حتى التظاهرات السلمية، وتُعدّ المواجهة العسكرية ضد المعتصمين في الحويجة القشّة التي قصمت ظهر البعير إن صح التعبير، والنواة للتمرد، ورفع السلام، والقبول بتنظيم الدولة الإسلامية، وحزب البعث.

وعند استقراء السياسات الأمنية للحكومة العراقية نجدها سياسات آنية تعالج المشكلات بعد وقوع الحدث، وهذا يُسمّى سياسات إستراتيجيات ردة الفعل التي كانت ولا تزال قائمة رغم الزخم

لم يتعامل نوري المالكي مع التظاهرات بالأساليب السياسية والحلول الدبلوماسية ولم يستجب للمطالب بل بالعكس واجهها بالاتهام بالإرهاب والعمالة للخارج والأجندات الإقليمية ثم تمادى فاستخدم القوة العسكرية كما حدث في الفلوجة والحويجة والموصل

الكبير التي حظيت به القوات العراقية والإمكانيات الكبيرة، وهذا ما وجدناه بعد ساعات من فقدان الحكومة العراقية سيطرتها على مدينة الموصل في 10 يونيو/ حزيران 2014، إذ بادرت حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الداخلية السريعة لمواجهة حالة (الانهيار الكامل) في صفوف القوات العراقية، تمثّل أهمها في إعلان حالة (التأهب القصوى)، في إطار خطة أمنية عاجلة ركّزت على التحسب لأخطار محتملة مصدرها الأحياء السُّنيَّة في العاصمة، ودعت الحكومة العراقية إلى بناء (جيش رديف) من المتطوعين أصحاب الإرادة؛ لتشكيل ألوية في كل محافظة للالتحاق بالجيش النظامي، ودفعها إلى المعركة لمواجهة الخطر الذي يحيط بالعراق؛ لكن انعدام الثقة برئيس الوزراء السابق في الأوساط الشيعية بعد خسارته الموصل، تسببت في عدم تلقّي مثل هذه الدعوات الاستجابة الكافية في المحافظات الشيعية، وهذا خلاف ما سيكون الأمر عليه عندما تبنَّت المرجعيات الشيعية مهمة التعبئة الشعبية.

تلاشت دعوة بناء (جيش رديف) بعد يومين فقط من إعلانها، إذْ أصدرت المرجعية الدينية في النجف فتوى (الجهاد الكفائي) خلال خطبة جمعة 13 يونيو/ حزيران 2014 التي أعلنها عبد المهدي الكربلائي ممثّل المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني بكربلاء، وتضمنت الخطبة تمهيدًا للفتوى الشرعية التي تقول: إنّ "المواطنين الذين يتمكّنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعًا عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية"، وإن هذا الدفاع عن "الوطن وأهله، وأعراض مواطنيه واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي"، وهذه الدعوة عُرفت باسم فتوى (الجهاد الكفائي).[8]

السياسات الأمنية للعراق في مرحلة ما بعد تنظيم داعش

على الرغم من الحرب المستعرة على الإرهاب والإعلان عن نهاية تنظيم داعش في العراق وسوريا التي كانت تستحوذ على مساحات واسعة من العراق وسوريا ووجود في ليبيا وبعض الدول في المنطقة- فإنها لا تُعدّ نهاية الإرهاب والتطرف وتحقيق الاستقرار في العراق بشكل خاص والمنطقة بشكل عام كمعادلة رياضية، إذ على الرغم من الانتصارات الكبرى التي حققتها الأجهزة الأمنية مقابل التكلفة البشرية والمادية الكبيرة لها وللمدنيين في المدن المحررة إلا أن هناك تحديات كبرى تواجه الاستقرار في تلك المدن، فمع اندحار التنظيم في مطلع عام 2015 إذ بدأت معارك التحرير وحتى نهاية عام 2017 بإعلان هزيمة تنظيم داعش في العراق كاملًا، وبنسبة 98 ٪ في سوريا و97 ٪ في ليبيا و98 ٪ في سيناء- فإن المهمة الجديدة هو كيفية دمج تلك الكتلة البشرية التي قاتلت داعش، وبالتحديد عناصر قوات الحشد الشعبي الذين تطوعوا للقتال بعد فتوى الجهاد الكفائي التي أطلقتها المرجعية.[9]

من المعروف أن الحشد الشعبي هو قوة عقائدية؛ منها ما هو مرتبط بمرجعية الداخل، ومنها ما هو مرتبط بمرجعية خارجية وولاء لإيران التي تقدّم الدعم اللوجستي لتلك القوى

عـلى أرض العـراق، بـل إنّ قوات الحـرس الثوري هو مـن يشرف على بعض تلـك الجماعات القتالية المنضوية تحت راية الحشـد الشـعبي، فهي تقدّم الدعم والمشـورة والتدريب من خلال مستشاريها، وبالفعل كان قاسم سليماني حاضرًا في جميع المعارك التي خاضتها القوات العراقية والحشد الشعبي لتحرير المدن. وهو ما جعل التدخل الخارجي واضحًا في رسم السياسة الأمنية للعراق، بل إن هناك الكثير من التداخل والتصادم بين تلك القوات التي تُعرَف بولائها لإيران وقـوات التحالـف المتمثلة في الولايات المتحـدة الأميركية التي تقدّم الغطـاء الجوي للقوات، والدعم بالتدريب والمشورة بالوقت نفسه.

ولفهـم أعمق للسياسـة الأمنيـة في العراق في مرحلـة ما بعد تنظيم داعـش من الضروري إعطاء وصف دقيق لقوات الحشد الشعبي:[10]

1 – تتضمن قوات الحشـد الشـعبي ثلاث فصائل متمايزة، استنادًا إلى ولاءاتها إلى كلٍّ من آية الله الخامنئي، وآية الله العظمى علي السيستاني، والسيد مقتدى الصدر.

2 – على الرغم من أن الرقم المُحدّد لأعداد قوات الحشد الشعبي غير معروفة، إلا أنه ربما يكون في حدود 60 ألف مقاتل، بيد أن مصادر أخرى تضعه بين 60 و140 ألف مقاتل. على سبيل المثال، يقول الناطق باسم الحشد: إن المنظمة كانت تضمّ قبل نهاية عام 2016 نحو 142 ألف مقاتل يندرجون في نحو 50 مجموعة.[11]

3 – وهناك دراسـة تؤكد أن الحشـد الشـعبي مكوّن من 66 تشكيلًا شـيعيًّا: 36 تشكيلًا منها مرجعها السـيد علي خامنئي، يُضاف إليها تشكيلات مرجعها السيد الحائري (من إيران)

ومنهـا تتبع إلى السـيد كوثراني (قيادي في حـزب الله اللبناني ومتنفذ في الشَّـأن العراقي) وهذه كلها خاضعة لخامنئي أيضًا، مقابل 14 تشكيلًا مرجعها السيد آية الله علي السِّيستاني. مما تقدّم بالإمكان تصنيف الحشـد من حيث الولاء إلى ثلاثة أقسـام: الأول وهو الأكبر الموالي لخامنئي؛ أي لولاية الفقيه، والثاني موالٍ للسيد السيستاني، والثالث لمقتدى الصدر.[12]

4 – أدّى إخفـاق النـواب السُّـنّة في إقـرار قانون الحـرس الوطني في البرلـمان، الذي كان سـيُخضِع المقاتلين إلى الوحدات العسـكرية المحلية– إلى عدم وجود قوات رسـمية قادرة على استيعاب المتطوعين، وهو ما دفع سكان المناطق السُّنية الذين يريدون مقاتلة الدولة الإسلامية إلى الانضمام في البداية إلى قوات الحشد. وقد أُطلق عليهم لاحقًا اسم حشد العشائر.

5 – كان دور قـوات الحشـد الشـعبي حاسـمًا خـلال الجهـود الأوليـة للتصـدي للدولة الإسـلامية، بيـد أن جهـاز الدولة الأمني اسـتجمع قواه منـذ ذلك الحين، وهو مـا قلّص دور الحشد في المعارك اللاحقة، بما في ذلك معركة الموصل.

6 – أصبح الحشد الشعبي حاليًّا جزءًا من الصراع على السلطة بين القوى الشيعية. وهذا ما دفع نوري المالكي، الذي يُعدّ "عرّاب" هذه الهيئة ولاسيّما في دعوته في الأيام الأولى إلى إنشاء جيـش رديـف من المتطوعين، وقد تعـددت الخلافات في مواجهة سرايا السـلام التي يتزعمها السيد مقتدى الصدر الذي يُحبّذ تقليص دور قوات الحشد الشعبي والسيطرة عليها.

دخـل العراق وضعًا أمنيًّا جديدًا مغايرًا بعـد تحرير المدن والقضاء على تنظيم داعش، لكنه رغم خسـارة التنظيم لكل مراكز ثقله من أسـلحة وقيادات من الصف الأول، إذ قتل أكثر من 43 قياديًّا من أصل 44 ورغم فقدانه 65 ٪ من قوته الناعمة، وهي أهم أذرعه الطويلة المتمثلة في الإعلام ووسـائل التواصل الاجتماعي التي كان يسـتخدمها في التجنيد، وفي رفع معنويات جنوده والمتعاطفين معه– إلا أنّه لا يزال يشـكل تهديدًا خطيرًا على أمن العراق، وخصوصًا في المناطق المحررة، وذلك للأسباب الآتية:[13]

1. تحول التنظيم إلى منظمة سرية تتوزع على شكل خلايا في مناطق جنوب غرب الموصل، وشمال مدينتي راوة وهيت العراقيتين، وصولًا إلى جنوب البعاج (البادية الغربية)، وفي سلسة تلال حمرين، ومناطق شرق تكريت، وجنوب وغرب كركوك، وشمال ديالى.

2. إعادة هيكلية تنظيمه في أغسـطس عام 2018؛ بعد أن أدرك أنه في الطريق إلى خسـارة كامـل الجغرافيا التي كان يسـيطر عليها، وليتـلاءم الهيكل التنظيمي الجديد مع الإسـتراتيجية التي سوف يتبعها في المرحلة القادمة؛ أي ما بعد (مرحلة التمكين).

3. تُعـدّ المرحلـة المقبلة مرحلة حرب العصابات، يعتمد فيهـا التنظيم على الخلايا النائمة، وهـي خليـط من (عناصر نشـطة، وعناصر خاملة)، حيـث تُقدَّر العناصر النشـطة المنتشرة في الباديـة الغربيـة ومناطق حـول نينوى والآبـار وديـالى بحـوالي (2000–2500)، والعناصر الخاملـة والتي قـام بإعدادها إبان احتلاله المدن بحـوالي (6000–7000)عنصر خامل، ومن الممكن أن يتحولوا في ظروف معينة إلى عناصر نشطة.

4. رغم تجفيف مصادر تمويل التنظيم؛ لكن يُعتقَد أنه يمتلك أموالًا باستطاعته تدويرها داخل العراق، تُقدَّر بـ(500–600) مليون دولار، ولنضرب مثالًا على ذلك، وهو العملية الكبيرة التي قامت بها المخابرات العراقية في تفكيك أكبر شبكة تمويل للتنظيم موزّعة ما بين بغداد والموصل وإقليم كردستان وأنقرة، وتُقدَّر المبالغ التي كانت تتداولها هذه الشبكة بـ(500) مليون دولار.

5. إن وضع المناطق المحررة لا تزال على درجة عالية من الصعوبة؛ حيث النازحون في المخيمات، والمدن مدمرة تحتاج إلى إعادة إعمار، إضافة إلى الصراعات السياسية. كل هذه العوامل تشكل بيئة ملائمة لإعادة المشهد على ما كان عليه؛ ليظهر هذا التنظيم مرة أخرى، أو يظهر تنظيم آخر أكثر عنفًا.

6. عدم حسم ملفات عوائل تنظيم داعش الذين تُقدَّر أعدادهم ما بين (90–100) ألف، ضمنهم أطفال ونساء، وهم في المخيمات الحكومية، وتحت رقابة الأجهزة الأمنية، إذ إنهم يمثلون قنابل موقوتة في حالة عدم وضع حلول جذرية لمعالجة هذا الملف المعقد.[14]

خسر تنظيم داعش بشكل واضح الكثير من القدرات التي كان قد طوّرها داخل العراق خلال المدة ما بين عام 2011–2014، إضافة إلى فقدانه السيطرة على المدن العراقية، وحقول النفط في البلاد. وفي حين أن المقاييس الكمية المستخدمة لقياس الهجمات تصوّر أن التنظيم حركة تمرد جرى اقتلاعها من جذورها- يمكن القول: إن الحكومة العراقية لا تتكيّف بسرعة كافية مع مطالب مكافحة التمرد، وهذا يشير إلى ضرورة قيام التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بدعم مكثّف ومتسارع من أجل منع تنظيم «الدولة الإسلامية» من تحقيق انتعاش ناجح آخر"[15]

ما فعله داعش فيما بعد مرحلة الانحدار هو ترك التضاريس السهلة إلى الجبال والمناطق الوعرة ودلتا الأنهار والمناطق الصحراوية، وقسم منهم عاد ودخل بين السكّان المدنيين. والحقيقة أنّ هذا يمثّل العودة إلى قواعد اللعبة التي جعلت منها قوة في عامي 2012 و 2013: الهجمات والاغتيالات والترهيب، وبخاصة في الليل. وهذا الأمر لا يزال قائمًا بحسب ما ذكره مايكل نايتس، الذي قال: "إن كلّ ما حدث هو أنهم فقدوا القدرة على السيطرة على التضاريس، وانتقلوا على الفور إلى التمرد". ويؤكد الخبير نفسه: "يمكنك القول إن كلّ العراق تقريبًا جرى تحريره من داعش خلال النهار، لكن لا يمكنك قول ذلك في الليل؛ في الليل يعود التنظيم بالتحرك على مساحة أكبر بكثير مما هو عليه خلال النهار" وهذا ما يؤكده مسؤولي الاستخبارات العراقية والتحالف في بغداد: "...إن مقاتلي الدولة الإسلامية يتمتعون بحرية كاملة للمناورة في الليل في العديد من المناطق، ولاسيما في المناطق الريفية المفتوحة"[16]

وهذا ما يجعل الأمر أكثر إلحاحًا للبحث بجدية عن سياسات أمنية تحاكي حركة تنظيم داعش، وأن لا تعود السياسات إلى ما كانت عليه قبل 2014؛ إذ السياسات السابقة كانت ردّات فعل بعد وقوع الفعل الإرهابي؛ أي غياب القدرات الاستباقية والوقائية والإجهاضية للعدو الهلامي- تنظيم داعش، ومن هنا وبعد انتهاء العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش أصبح العراق بحاجة إلى إستراتيجية شاملة للوصول إلى أمن شامل، من خلال تجديد وتطوير مقاربات مختلفة، وتعزيز الجهود لمواجهة التهديدات المستقبلية التي يمثلها هذا التنظيم؛ بعد أن تحول إلى تنظيم سري يستخدم إستراتيجية حرب العصابات بأساليب ووسائل مختلفة، ويحاول البقاء ليس فقط عبر خلاياه النائمة، بل يسعى لنشر أفكاره المتطرفة وأيديولوجيته.

يبدو أن الدولة الإسلامية تعود إلى التمرد في العراق أو تحاول ذلك، فمنذ سقوط آخر معقل له في منطقة الباغوز في سوريا، آخر معاقل الدولة الإسلامية في سوريا، في مارس / آذار –2019 يُشتبَه في أن ما لا يقلّ عن ألف مسلح عبروا الحدود إلى العراق. ويُعتقَد أن أبا بكر البغدادي الزعيم الروحي للتنظيم موجود في الأنبار ذات الغالبية السنية. عندما أصدر أول فيديو له منذ خمس سنوات مؤخرا. ويعيش العديد من المتشددين في شبكات أنفاق بناها تنظيم الدولة الإسلامية، وهم يخزنون المواد الغذائية والملابس اللازمة، ويعملون في خلايا من خمسة إلى عشرة أشخاص.

بعد أن استولى تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء كبيرة من العراق لمدة ثلاث سنوات طردت القوات العراقية بمختلف تشكيلاتها –بمساعدة الولايات المتحدة– الخلافةَ المعلنة ذاتيًّا بحلول نهاية عام 2017. لكنّ القوات العراقية تظل مقسّمة داخليًّا بين عدد كبير من الفصائل المسلحة. وبينما قُضِيَ على الدولة الإسلامية إلى حد كبير فإنه لا تزال هنالك جيوب نشطة للتنظيم، وهي تهدّد المناطق النائية في العراق، حيث يُعدّ وجود الحكومة هناك مشهدًا نادرًا. قد تكون المراكز المدنية مثل بغداد آمنة، ولكن طالما كانت المحافظات في خطر فإن البذور التي سمحت للدولة الإسلامية بالتجذر ستظل قائمة.

على الرغم من الانقسامات الداخلية في القوات المسلحة العراقية فإنّها كثّفت من نواح كثيرة عملياتها ضد الدولة الإسلامية منذ سقوط الموصل عام 2014. ويؤكد مايكل نايتس المتخصص في الأمن في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في هذا الاتجاه: إذ إنّه على الرغم من جهود تنظيم الدولة الإسلامية لإعادة تأكيد التأثير فقد "رأينا القوات الخاصة الأمريكية والعراقية تسارع بشكل كبير بعمليات نموذجية حققت نتائج كبيرة في استهداف القيادات المهمّة في التنظيم، وعلى نطاق واسع فيما بعد التحرير، ولاسيّما في التضاريس الوعرة، أو المناطق الصحراوية. في الوقت نفسه فإنّ لكل فصيل من القوات المسلحة أساليبه الخاصة في محاربة تنظيم داعش. وعلى المدى الطويل فإن هذه الانقسامات ستكلّفها على الأرجح على نحو فعال. وتشمل الفصائل المسلحة جهاز مكافحة الإرهاب العراقي (CTS)، والشرطة الاتحادية، وقوات الحشد الشعبي (PMF)، والجيش العراقي، والحشود القبلية. وقد شارك العديد من المقاتلين السُّنّة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، والذي بدأ كمجموعة من الفصائل المؤقتة الشيعية إلى حد كبير التي بنيت لمحاربة الدولة الإسلامية في عام 2014، وهناك الكثير من الفصائل التي تدعمها إيران تشارك بعمق في الحرب ضد تنظيم داعش، ولكن نادرًا ما تنسق مع قوات مكافحة الإرهاب والشرطة الاتحادية (CTS)[17].

لا يوجد تواصل وتنسيق رسميّ بين القوات الحكومية والحشد الشعبي في إدارة الأمن في البلاد، بل حتى إنّ الطرفين لا يجلسان في مجلس واحد؛ لأنّ الحشد ينظر إلى القوات على أنها وكيل أمريكي، والقوات تنظر إلى الحشد على أنه وكيل إيراني. ومن المفترض أن تكون هاتان المجموعتان على الجانب نفسه الذي يقاتلان منه تنظيم داعش، وأن يتأكدا من أن تنظيم داعش لن يعود. وفي كل الأحوال لن يشارك أحدهما الآخر في المعلومات الاستخباراتية الخاصة به.[18]

وعند البحث في حيثيات قوة الحشد الشعبي التي أصبحت هي المهيمن الأكبر في السياسة الأمنية، وبالرغم من صدور قرار استيعاب الحشد الشعبي في هيئة رسمية تابعة لرئاسة

الوزراء، وحصر السلاح بيد الدولة- إلا أن الواقع يؤكد أن الكثير من الفصائل المنضوية تحت الشعب الشعبي لا تلتزم بقرارات الحكومة العراقية، وأنها تمثل إرادة خارجية متمثلة في إيران، وبالتحديد ولاية الفقيه، وهي تعلن ذلك صراحة وبلا خفاء، فضلًا عن أن هناك قوات تقاتل في سوريا إلى جانب الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني.

والدليل على أن السياسة الأمنية في العراق تترنّح بين قوة الدولة المتمثلة بوزارة الدفاع والداخلية وبين قوة الحشد الشعبي- ما أعلنته مديرية هيئة الحشد الشعبي العراقية يوم الخميس في 6/ 9/ 2019 عن تشكيل مديرية القوة الجوية، وجاء في بيان أصدرته هيئة الحشد الشعبي أن نائب القائد "أبو مهدي المهندس" أمر بتشكيل مديرية سلاح الجو، وعين صلاح مهدي حنتوس رئيسًا لها. وجاءت هذه الخطوة بعد أسابيع قليلة من الغارات الجوية التي استهدفت مواقع خزن السلاح في بغداد وغيرها من المحافظات، ولاسيّما بعد أن اتُّهمت القوات الأميركية و(إسرائيل) في استهداف تلك المواقع بواسطة الطائرات المسيّرة (الدورَن).[19]

ومع عدّ الحشد الشعبي قوة رسمية، ومؤسسة من مؤسسات الدولة العراقية تتبع للقائد العام للقوات المسلحة تبقى إشكالية ضمان ولاء هذه القوات وانقيادها لأوامر القائد العام للقوات المسلحة، ولاسيما أنّ هيئة الحشد في كثير من المواقف منقسمة على نفسها، إذ إنّ قرارات "أبو مهدي المهندس" يقابلها رفض من رئيس الهيئة من قبل رئيسها فالح الفياض، والدليل على ذلك الكثير من القضايا التي اتُّخذت وعُورضت من داخل هيئة الحشد نفسها، وكان آخرها تشكيل قوة جوية تابعة للحشد من قبل الأول، وجاء الرفض من الأخير بعده قرار شخصي لا يمثّل المؤسسة، وهذا الأمر يوضّح مدى قوة هيئة الحشد في مقابل غياب سياسة أمنية للقوى الأمنية، وهو ما يجعل العدو يستغلّ تلك الثغرات في اختراق الأمن العراقي.

وبعد طرح المراحل التي مرت بها السياسات الأمنية في العراق نجد أنّه من المهم تحليل تلك السياسة بمعادلة رياضية تقوم على تحديد نقاط القوة والفرصة المتاحة، يقابلها تحليل نقاط الضعف الرئيسة التي تقف عائقًا أمام تطور السياسات الأمنية، ولاسيّما مع التطور الهائل والكبير للجماعات الإرهابية التي يتطلب الوقوف عليها، ولاسيما فيما يتعلق بالثورة التكنومعلوماتية، ثم تحليل التهديدات التي تقوّض الفرصة المتاحة في ظل الموارد التي تمتلك القوى الأمنية.

يتضمن هذا المحور التحليل الرباعي (SWAT) لتحديد نقاط القوة التي تمتلك الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب، وكذلك تشخيص نقاط الضعف الموجودة، فضلًا عن اكتشاف واغتنام الفرص قبل الآخرين، والاستعداد لتجنب ومواجهة التهديدات الخارجية من خلال المحاكاة لما سيقوم به العدو؛ وذلك للتفكير بعقلية الجماعات الإرهابية، حتى يمكن تحديد أهدافها وإستراتيجيتها في ظل الظروف الزمانية والمكانية. فعلى سبيل المثال ماسيكون عليه حال تنظيم داعش بعد خسارته الأرض أين سيتجه؟ ومن سيدعمه؟ ومن أين سيأتي بالدعم المالي لديمومته؟ ومن هم الحاضنة بعد خسارته الحاضنة السُّنّية فيما بعد عام 2014؟ كل هذه التساؤلات والطروحات والمحاكات ستقودنا إلى إجابات تحتاج إلى إجابات من قبل الخبراء والمختصين والميدانين في المجال الأمني؛ لتشكّل قاعدة بيانات لمعالجة الإخفاقات ونقاط الضعف التي تعانيها السياسات الأمنية لبناء منظومة الأمن المنشود منذ عام 2003.

نقاط القوة (Strengths)	الفرص (Opportunities)
1- كفاية الموارد البشرية المطلوبة لمكافحة الإرهاب. 2- روح التضحية في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار 3- تعّدد تشكيلات الوزارة وكثرة مفاصلها، وبخاصة الأجهزة المتخصصة بمكافحة الإرهاب. 4- وحدة الأمر والقيادة والسيطرة وتنفيذ المهام بدقة عالية المستوى وسرعه الاستجابة. 5- تَوفر الغطاء الشرعي والقانوني لمكافحة الإرهاب المتمثل بقانون مكافحة الإرهاب. 6- وجود قوة ضاربة في وزارتي الداخلية والدفاع لمكافحة الإرهاب، لها الخبرة في التعامل مع الجماعات الإرهابية وتفكيك الخلايا النائمة.	1. بناء تحالفات إستراتيجية مع هيئة الحشد الشعبي والأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب التابعة لوزارة الدفاع. 2. استثمار دعم المرجعيات الدينية والعشائرية لتعزيز الجهود في مكافحة الإرهاب. 3. استغلال الدعم الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب. 4. كسب الدعم الجماهيري، وبخاصة مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الإعلامية غير الرسمية . 5. تراجع نسبة المؤيدين للتنظيمات الإرهابية بعد أن كُشِفَت أوراقهم، وبخاصة في المناطق التي كانت تحت سيطرتهم، وهو ما أدى إلى ضعف بنيانها وهروب قادتها.

نقاط الضعف ((Weaknesses	التهديدات (Threats)
1 – وجود ثغرات في الخطط الأمنية بسبب نمطيتها. 2 – عدم ارتقاء الماكينة الإعلامية وأساليب الحرب النفسية إلى المستوى التهديد الحاصل. 3 – ضعف نظام الاتصال الإستراتيجي بين القوى الأمنية، وعدم وجود غرفة تنسيق مشترك في كثير من الأحيان. 4 – تقادم الهياكل التنظيمية وحاجتها لإعادة هندستها. 5 – الاعتماد على الخطط التكتيكية مقارنة بالخطط الإستراتيجية. 6 – حاجة الوزارة إلى الأجهزة والأسلحة الحديثة الذكية.	1 – وجود جهات خارجية داعمة للتنظيمات الإرهابية، وهذا يزيد من قوتها، مع عدم وجود شكل واضح لهذا الدعم. 2 – قيام التنظيمات الإرهابية بعمليات نوعية، مستغلةً الثغرات الموجودة في الخطط الأمنية التقليدية. 3 – وجود جهات داخلية تدعم التنظيمات الإرهابية تحت ذرائع مختلفة. 4 – حصول التنظيمات الإرهابية على أسلحة ذكية وحديثة.

التحليل الإستراتيجي الرباعي (SWAT) للسياسات الأمنية للأجهزة الأمنية العراقية

المصدر: حاكم حسون الميالي ومحمد جاسم رسن، دور التخطيط الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب: وزارة الداخلية أنموذجًا، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، النجف، العدد 2، المجلد الرابع، 2017، ص277.

الخاتمة

إنّ المتطلع إلى واقع العراق منذ 16 عام يجده يعيش حالة من عدم الاستقرار، إذ تتصاعد وتيرة الإرهاب في مراحل، وتنخفض في مراحل أخرى؛ وذلك يُعزَى إلى السبب الرئيس، وهو خلق دولة مكونات بعيدة عن المأسسة التي تُبنَى بها الدول، وهذا الأمر ينعكس بدوره على السياسات الأمنية للعراق، وبعيدًا عن المراحل التي مرّت بها السياسات الأمنية التي كانت تقليدية في كثير من أساليبها، وكانت تعبّر عن شخصية القائد العام للقوات المسلحة المتمثلة برئاسة الوزراء، ولأهداف حزبية أو سياسية، وبالتحديد في حقبة نوري المالكي.

أما المتصدر في المشهد في إرباك السياسات الأمنية للعراق في مرحلة ما بعد تنظيم داعش فيتمثل في الوضع القانوني للحشد الشعبي، ومدى التزامه بقرارات الحكومة، ولاسيّما أن جزءًا منه صار عدوًا لجهات خارجية دولية كالولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، وحتى دول الخليج التي كانت قلقة من دمج هذا الجناح العسكري في المؤسسة الأمنية العراقية، ودخوله إلى السياسة في البرلمان، وحتى في السلطة التنفيذية لحمايته بالوقت نفسه، إذ نجد أن هناك سلسلة من خطوط الصدع السياسية والأيديولوجية بانقسام الفصائل الثلاثة الأساسية في قوات الحشد الشعبي حول مسائل جوهرية، كالتدخل الخارجي في سوريا وحتى اليمن، أو القبول بالاندماج في القوى الأمنية القائمة حاليًا في العراق.

والجدل الأكبر الآن يتمثل في أنّ الرئيس الأميركي ترامب وضع السيد عادل عبد المهدي في (خانة) إيران، وهو ما يعني غياب التنسيق مع القوات الأميركية، وعدم ثقتها بالحكومة العراقية، ولاسيّما أنّ الأخيرة ملتزمة باتفاقية الإطار الإستراتيجي التي تنظّم وجود القوات الأميركية بعد الانسحاب، بل إن العراق لا يزال في البند السادس لمجلس الأمن، وأن أيّ سلوك من بعض فصائل الحشد الشعبي التي تعلن ولاءها لولاية الفقيه تجاه المصالح الأميركية أو حلفائها سيجعل منها مادة لإرجاع العراق إلى البند السابع، وتقليص التعاون الأمني مع العراق، وعدم تزويد العراق بالأسلحة والمعدات، ولاسيّما المتطورة منها، كطائرات F16 وغيرها من الدعم الجوي؛ لكشف حركة العدو المتمثل في تنظيم داعش في التضاريس الوعرة والمناطق الصحراوية الواسعة.

ولا نغفل أن السياسات الأمنية لا تزال تعالج الأمن بالقوة، غير آبهة بالمجتمعات التي كانت قابعة تحت وطأة داعش لـ3 سنوات خلت، ناهيك عن عوائل وأطفال داعش. وإنّ الفكر الذي يمكن أن يتطور مع جيل جديد من الممكن أن يتشظى في مجتمعات أوسع فيما بعد؛ ليشكل بؤرًا تحمل فكرًا أقسى من تنظيم داعش، متى ما سنحت الفرصة وفق الظروف السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية التي يعيشها العراق؛ عراق الأزمات، وهذه النظرة التي يمكن أن تكون سوداوية في نظر الآخرين إلا أنها واقع عشناه ونعيشه كلّ يوم، مع بصيص أمل بسيط ممكن من أصحاب الحكمة المتصدرين للمشهد السياسي، بأن يعملوا بمبدأ البراغماتية الوطنية –العراق أولًا– لا بالانتماء الفرعي، أو المصالح الحزبية، أو الشخصية الضيقة.

ختامًا نقول: إنه لا يمكن الاعتماد فقط على المقاربة الأمنية والعسكرية لمحاربة أشكال الإرهاب كافة والقضاء عليه، بل العمل على المسببات والعوامل التي ساعدته في الماضي، والتي من الممكن أن تساعده في خلق بيئة ينمو فيها من جديد ويتمدّد؛ وهذا يتطلب خططًا إستراتيجية شاملة، تشترك فيها جميع مؤسسات الدولة التي تقع عليها مسؤوليات مكافحة الإرهاب.

الهوامش والمصادر :

1. حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 23 نيسان 2014، متاح على الرابط الاتي:
ar-pub-55405/23/04/https://carnegie-mec.org/2014

2. عدالة منقوصة المحاسبة على جرائم "داعش" في العراق، تقرير هيومن رايتس ووتش، كانون الأول 2017، ص9

3. محمد مجاهد الزيات، "مخاوف التقسيم": تداعيات الصراع بين "داعش" وحكومة العراق، مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، ص ص2-3.

4. Farook Ahmed and Marisa Cochrane. Recent Operations against Special Groups and JAM in Central and Southern Iraq. Institute for the Study of War. April 2008. PP 3-6.

5. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، العدد 92، 2016، متاح على الرابط الآتي:
N1602351_AR.pdf/02/https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2016

6. سيف نصرت توفيق الهرمزي، أوباما وسياسته الذكية في المنطقة العربية: العراق أنموذجًا، مركز بيروت لسياسات الشرق الأوسط، ديسمبر 2014/29، متاح على الرابط الآتي:
https://www.beirutme.com/?p=6282

7. هشام الهاشمي، تنظيم داعش عام 2018: العراق أنموذجًا، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية، إسطنبول، 10-2018، ص2

8. رائد الحامد، الحشد الشعبي: خلفيات التشكيل، الدور والمستقبل، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية، 12 ديسمبر 2016.

9. ريناد منصور، فالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 28 نيسان/أبريل 2017، ص3-4 (PDF).

10. المصدر نفسه.

11. Hassan Abbas. The Myth and Reality of Iraq's al-Hashd al-Shaabi (Popular Mobilization Forces): A Way Forward. Policy Paper. Amman. Jordan. September 12 pp. 15-2017.

12. عبد الناصر المهداوي، الحشد الشعبي في العراق: مهام ومآلات، مركز العراق الجديد، دراسات سياسية، 2014، متاح على الرابط الاتي:
https://www.newiraqcenter.com/archives/2105

13. ماجد القيسي، الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب في العراق: في إطار إدراك التحديات والمخاطر، مركز صنع السياسات للدراسات الإستراتيجية، 14-03-2019، متاح على الرابط الاتي:
https://www.makingpolicies.org/ar/posts/strajec.php

14. ماجد القيس ، الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب في العراق، مصدر سبق ذكره.

Michael Knights. The Islamic State Inside Iraq: Losing Power or Preserving.15
.4-Strength?. The Washington Institute. December 21. 2018. pp 3
KRISHNADEV CALAMUR. ISIS Never Went Away in Iraq. The Atlantic Monthly.16
:Group. Washington. AUG 31. 2018.at
/iraq-isis/569047/08/https://www.theatlantic.com/international/archive/2018
see: Ned Parker. “Power Failure in Iraq as Militias Outgun State.” Reuters.17
:Investigates. October 21. 2015.at
https://www.reuters.com/investigates/special-report/iraq-abadi/#article-political-struggle
18.رائد الحامد، الحشد الشعبي: القوة النظامية البديلة في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، العدد 6، 1 يناير/كانون الثاني 2015، ص ص6-7
19.لم تعلن (إسرائيل) رسميًّا مسؤوليتها عن الغارات، لكن رئيس الوزراء بالنيابة بنيامين نتنياهو قال: إن إيران تهدّد أمن إسرائيل من خلال إقامة قواعد في العراق وسوريا ولبنان. أعلنت (إسرائيل) عن غاراتها على مواقع للقوات الإيرانية المزعومة في سوريا وحزب الله المدعوم من إيران في بيروت.
Mohamed Mostafa. Iraqi Popular Mobilization Forces form air force directorate..20
:Sep 5. 2019:at
https://www.iraqinews.com/iraq-war/iraqi-popular-mobilization-forces-form-air-force-directorate/
21.حاكم حسون الميالي ومحمد جاسم رسن، دور التخطيط الإستراتيجي في مكافحة الإرهاب: وزارة الداخلية أنموذجًا، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، النجف، العدد 2، المجلد الرابع، 2017، ص277.